جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

نظام المُحلَّفين ومدى فعالية تطبيقه في المملكة العربية السعودية

إعداد

د/ فهد نايف الطريسي

أستاذ القانون المشارك بجامعة شقراء
المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢٤م الجزء الأول)

نظام المُحلَّفين ومدى فعالية تطبيقه في المملكة العربية السعودية

فهد نايف الطريسي.
قسم القانون، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: f.alteraisi@su.edu.sa

ملخص البحث:
ينحصر النطاق الموضوعي للبحث في تناول مسألتين ارتكازيتين؛ وهما؛ نظام المُحلَّفين، من حيث مفهومه وأسانيده الدستورية والتشريعية، وتقييمه من جهة، ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة العربية السعودية من جهة ثانية، هذا هو النطاق الموضوعي؛ والذي سيقودنا – في دراسة استكشافية – إلى معرفة هذا النظام الذي لم تجربه أنظمة العدالة الجنائية في الدول العربية حتى الآن، حيث يلاحظ بأنها نأت بنفسها عن البحث في مدى إمكانية تطبيقه بشكل عميق، فهل يشعر الفقهاء فيها بأن أنظمتهم مكتفية بميراثها؟ أم أن ذاك النأي إنما كان وجلاً من التجريب، ذلك أننا حتى الآن؛ وبحسب المراجع المتاحة، لم نلتق ببحث قيَّم نظام المُحلَّفين ولا إمكانية تطبيقه عندنا لا من وجهة نظر الفقه العربي عموماً ولا من وجهة نظر الفقه السعودي على وجه الخصوص، ومما سبق تتضح لنا أهمية البحث، إذ أنه بحث استكشافي تقييمي في المقام الأول، وليس المقصود منه دراسة نظام المُحلَّفين دراسة متعمقة، لأن هذا ليس هو هدف البحث، وإنما يسعى البحث للإجابة عن سؤال أساسي هل هناك حاجة لتطبيق هذا النظام في المملكة العربية السعودية، لقد درسنا في البنود الأولى للبحث المفاهيم الأولية والأسانيد

الدستورية والتشريعية، وتقييم فقهاء القانون العام common law لهذا النظام، لنتمكن من إيجاد إجابة واضحة لذلك التساؤل.

الكلمات المفتاحية: نظام – المُحلَّفين – فعالية – الجنائي – السعودي.

The Jury System and the Effectiveness of its Application in the Kingdom of Saudi Arabia

Fahad bin Nayef Al-Teraisi,

Department of Law, College of Science and Humanities, Shaqra University, KSA.

Emial: f.alteraisi@su.edu.sa

Abstract:

The scope of the research is limited to addressing two main issues: The jury system, in terms of its concept, its constitutional and legislative supports, and its evaluation on the one hand, and the extent of its application in the Kingdom of Saudi Arabia on the other hand. This is the objective scope, which will lead us - in an exploratory study - to knowing this system, which the criminal justice systems in the Arab countries have not yet tried. Do the jurists in them feel that their systems are satisfied with their inheritance? Or are they apprehensive of experimentation! So far, we have not encountered research that has evaluated the jury system or the possibility of its application in our country, neither from the point of view of Arab jurisprudence in general nor

from the point of view of Saudi jurisprudence. The importance of the research consists in being an exploratory and evaluative research in the first place; it does not aim at an in-depth study of the jury system. Rather, the research seeks to answer a basic question: Is there a need to implement this system in the Kingdom of Saudi Arabia?

***Key Words*: System - Jury - Effectiveness - Criminal - Saudi.**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

موضوع البحث:

ينحصر النطاق الموضوعي للبحث في تناول مسألتين ارتكازيتين؛ وهما؛ نظام المُحلَّفين، من حيث مفهومه وأسانيده الدستورية والتشريعية، وتقييمه من جهة، ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة العربية السعودية من جهة ثانية. هذا هو النطاق الموضوعي؛ والذي سيقودنا -في دراسة استكشافية-إلى معرفة هذا النظام الذي لم تجربه أنظمة العدالة الجنائية في الدول العربية حتى الآن. حيث يلاحظ بأنها نأت بنفسها عن البحث في مدى إمكانية تطبيقه بشكل عميق. فهل يشعر الفقهاء فيها بأن أنظمتهم مكتفية بميراثها؟ أم أن ذاك النأي إنما كان وجلاً من التجريب، ذلك أننا حتى الآن؛ وبحسب المراجع المتاحة، لم نلتق ببحث قيَّم نظام المُحلَّفين ولا إمكانية تطبيقه عندنا لا من وجهة نظر الفقه العربي عموماً ولا من وجهة نظر الفقه السعودي على وجه الخصوص.

أهمية وأهداف البحث:

ومما سبق تتضح لنا أهمية البحث، إذ أنه بحث استكشافي تقييمي في المقام الأول، وليس المقصود منه دراسة نظام المُحلَّفين دراسة متعمقة، لأن هذا ليس هو هدف البحث، وإنما يسعى البحث للإجابة عن سؤال أساسي هل هناك حاجة لتطبيق هذا النظام في المملكة العربية السعودية. لقد درسنا في البنود الأولى للبحث المفاهيم الأولية والأسانيد الدستورية والتشريعية، وتقييم فقهاء

القانون العام common law لهذا النظام، لنتمكن من إيجاد إجابة واضحة لذلك التساؤل.

أسئلة البحث:

إننا وعبر هذا البحث حاولنا تحقيق هدفين أساسيين، أولهما الإجابة عن السؤال الذي طرحناه، والثانية محاولة إثراء الأدبيات القانونية بتوجه جديد نحو نظام القانون العام، إذ أن أغلب الدراسات والأبحاث القانونية امتلكت ناصيتها من خلال مؤلفات فقهاء النظام اللاتيني، وخاصة في مصر والمغرب ثم استقى منهم الفقهاء في دول مجلس التعاون الخليجي ذات محصلتهم الثقافية. لذلك ارتأينا أن نتوجه باستمرار ووفق خطة مدروسة نحو دراسة خبايا وخفايا نظام القانون العام أو الأنجلو-أمريكي، متوخين البطء اللذي يستلزمه عمق الفهم وسهولة الطرح ويسر توصيل المعلومة.

منهج البحث:

إن منهج البحث هنا هو المنهج الوصفي في المقام الأول ثم المقارن فالتحليلي بحسب الحاجة، هذا من حيث العمل، أما من حيث التوثيق فسنعتمد على منهج (APA) أو الرابطة الأمريكية لعلم النفس، رغم أننا نرى أن البحوث والدراسات القانونية يلائمها منهج شيكاغو أكثر من منهج الـ(APA) الذي يفيد الدرسات السوسيولوجية أكثر من غيرها، مع ذلك سنضطر إلى اعتماد هذا الأخير اتباعاً لضوابط النشر.

خطة البحث:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المقدمة.

المبحث الأول: الأحكام العامة المتعلقة بهيئة المحلَّفين.

المبحث الثاني: مبررات تطلب هيئة المُحلَّفين.

المبحث الثالث: مدى أهمية تطبيق نظام المُحلَّفين في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

المبحث الأول

الأحكام العامة المتعلقة بهيئة المُحلَّفين

تقسيم:

سينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم هيئة المُحلَّفين.

المطلب الثاني: السند الدستوري والتشريعي لهيئة المُحلَّفين.

المطلب الأول

مفهوم هيئة المُحلَّفين

غالباً ما كنا نرى المُحلَّفين في الأفلام الأمريكية، فيبدو لنا هذا النظام غامضاً، إذ أن أغلب الدول العربية لم تعرف هذا النظام من قبل. مع ذلك وعقب المحاكمة الشهيرة في الدعوى القضائية بين الممثل الأمريكي جون ديب وطليقته آمبر هيرد John C. Depp v. Amber Laura Heard (وهي قضية مدنية وليست جنائية)؛ انتشر فيديو عبر وسائل التواصل يذهب إلى أن نظام المحلفين له أساس تاريخي مرتبط بما يسمى بنظام اللفيف في الإسلام. ولكن بغض النظر عن هذه الجدلية التاريخية، فإننا يجب أن نقيِّم هذا النظام قبل أن نبجله تاريخياً، وسنحاول من خلال هذا البحث أن نقوم بعرض عام لهذا النظام في الأنظمة التي تأخذ به وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ثم نحاول تقييم النظام لمعرفة مدى إمكانية تطبيقه في المملكة العربية السعودية، محاولين بقدر المستطاع أن نوجز في الدراسة وأن نستخدم لغة أقل تقنية بحيث تكون مفهومة لغير المتخصصين. فمن هم المحلفون؟ المُحلَّفون Jury هم مجموعة بعدد محدد

من الأشخاص يتم اختيارهم عشوائياً من المواطنين، ويمنحون –بعد القسَم–سلطة الفصل في وقائع الدعوى من خلال الأدلة التي قدمت للمحكمة ثم تسليم حكمهم عليها، سواء كان ذلك في دعوى مدنية أو جنائية، ومفردهم محلف [١].

هذا التعريف يتعلق بما يُسمى بهيئة المُحلَّفين الصغرى Petit Jury، وهي الأكثر شهرة لأننا نراهم دائماً في المحاكمات يجلسون مجتمعين في أحد جوانب قاعة المحكمة. مع ذلك فهناك هيئة مُحلَّفين كبرى Grand Jury لا علاقة لها بالفصل في وقائع الدعوى بل بتقييم الأدلة المقدمة من سلطة الاتهام ولا يجب أن يقل عدد أفرادها في القانون العام Common Law عن ١٢ عشر عضواً ولا يزيد عن ٢٣ عضواً [٢].

فمثلاً، إذا اتهم(أ) شخصاً آخر هو (ب) بسرقة ممتلكاته؛ سيتم التحقيق في الشكوى المقدمة من (أ)، وبالتالي إعداد لائحة اتهام Bill of indictment

---

(1)Stewart، W. J., dictionary of law, perfect bound, USA, UK, 2nd Edition, (2001)*p. 223*.

M.A, Henry Campbell Black, a law dictionary, West-publishing Company, 2nd Edition, (1910 ،p٦٧٤.

(٢) أما موقع القضاء الأمريكي الرسمي فيحدد عدد أعضاء هيئة المُحلَّفين الصغرى فيما بين (٦ إلى ١٢)، أما هيئة المُحلَّفين الكبرى ففيما بين (١٦ إلى ٢٣). ومع ذلك يبدو أن الرقم ٢٣ الفردي لا يعكس أي فهم محدد خاصة إذا كان بالإمكان أن يكون العدد زوجياً فيما دونه ***Black, Henry, 1910, p.675*** .

- Types of Juries, accessed 8-6-2022.

https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/learn-about-jury-service

تتضمن الجرائم التي ارتكبها (ب)، هنا سيتم عرض هذه اللائحة على هيئة المُحلَّفين الكبرى والتي عليها أن تفصل فيما إذا كانت الأدلة المقدمة من محامي الاتهام ترجح احتمالية اقتراف (ب) لتلك الجرائم بالفعل أم أن الأدلة لا ترجح وقوع تلك الجرائم. إذا رأت (هيئة المُحلَّفين الكبرى) أن لائحة الإتهام مُرضية؛ قدمت قرارها بذلك والذي يختصر بجملة (لائحة حقيقية a true bill) [1]، بعدها تنظر المحكمة في القضية وتفصل فيها (مع هيئة المُحلَّفين الصغرى) إما بالبراءة أو بالإدانة، أو يمكنها أن تقرر بأن الأدلة غير كافية ومن ثم فإن لائحة الإتهام (غير حقيقية not a true bill) وهكذا لن تنظر المحكمة في هذه القضية ابتداءً. وسنبين فيما بعد الأسباب الداعية لكل هذا التعقيد، في حين أن أنظمتنا القانونية تترك هذا الأمر لهيئة الإدعاء العام ويسير كل شيء بسلاسة بعد ذلك. أما الآن فسنحاول أن نشير إلى السند التشريعي لنظام المُحلَّفين، في بعض الدول التي تأخذ به.

(١) True Bill لائحة اتهام وجيهة العبارة التي تذيل بها هيئة المُحلَّفين التحقيقية بيان الاتهام إذا وجدت فيه من الأدلة المعقولة أو المحتملة ما يصور احتمال صحتها ويستوجب الالتفات اليها وعرضها على القضاء.

ــ حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، مكتبة لبنان، بيروت، ط٥ ٢٠٠٩، ص٧٠٨.

المطلب الثاني
السند الدستوري والتشريعي لهيئة المُحلَّفين

تقسيم:

سينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: السند الدستوري والتشريعي في نظام القانون العام.

الفرع الثاني: السند الدستوري والتشريعي في القانون الفرنسي.

الفرع الأول
السند الدستوري والتشريعي في نظام القانون العام الأمريكي والبريطاني

استمد القانون الأمريكي نظام المُحلَّفين من القانون البريطاني، ثم استقل متميزاً عنه قليلاً وإن كانا يشتركان في المفاهيم الرئيسية. سنكتشف ذلك عندما نقارن بين بعض أحكام المحلفين في القانون الأمريكي [١]، وقانون المُحلَّفين البريطاني [٢].

تعتبر محاكمة الشخص في وجود مُحلَّفين حقاً دستورياً وفقاً للتعديل السادس في الولايات المتحدة الأمريكية [٣]، كذلك اشترط التعديل الخامس أن تصدر لائحة الاتهام من هيئة مُحلَّفين. ورغم أن بريطانيا ليس لديها دستور

(1) (28 U.S. Code Chapter 121 –JURIES; TRIAL BY JURY).

(2) (Juries Act 1974)

(3) Alschuler, Albert W. and Andrew G. Deiss, a brief History of the Criminal Jury in the United States,(867 – 928), The University of Chicago Law Review, 61:867, (1994), p869.

مكتوب غير أن أحد المصادر الدستورية في المملكة المتحدة هو العهد الأعظم [١]، والعهد الأعظم هو أول وثيقة مكتوبة أشارت إلى شرط الاتهام عبر المحلفين في المملكة المتحدة عندما صدرت في عهد الملك جون عام ١٢١٥م [٢]، وهذان هما السندان القانونيان بالنسبة لنظام المُحلَّفين في كل من البلدين.

مع ذلك فإنه وبالرغم من أن المحاكمة مع وجود هيئة مُحلَّفين تعتبر حقاً دستورياً في الولايات المتحدة، إلا أن القضاء فيها رأى أن ذلك الحق مقصور على ما يسمى بالجرائم الخبيثة بذاتها malum in se وليس على الجرائم الخبيثة بالحظر أو بالقانون malum prohibitum. ويمكن شرح الفرق بين النوعين باعتبار أن الجريمة الخبيثة بذاتها هي الجريمة التي تنتهك قيم أخلاقية عالمية أو ما يمكن أن نطلق عليه الجرائم الطبيعية، والتي تتطلب إثبات القصد الجنائي. أما الجرائم المحظورة بالقانون فهي أشبه بالجرائم ذات المسؤولية المطلقة أو الصارمة، والتي لا يتطلب فيها إثبات القصد بل يُكتفى فيها بإثبات توفر الركن المادي [٣].

---

(١) البحري، حسن مصطفى، القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة الشام الخاصة، كلية الحقوق، ط١، (١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م)، ص ٨٦.

(2) Handbook of Federal Grand Jurors, Prepared for the use of grand jurors serving in the United States district courts under the supervision of the Judicial Conference of the United States. Published by the Administrative Office of the United States Courts, Washington, D.C. 20544.

(3) Gray, Richard L., Eliminating the (Absurd) Distinction Between Malum In Se and Malum Prohibitum Crimes, Washington University law quarterly, vol. 73:1396, (1995)

فإذا أجرينا مقارنة سريعة بين القانون الأمريكي (28 U.S. Code Chapter 121 – JURIES; TRIAL BY JURY) وقانون المُحلَّفين البريطاني (Juries Act 1974) سنجدهما متقاربين في الكثير من الأحكام رغم اختلاف الصياغة؛ فعلى سبيل المثال ينص القانون الأمريكي على قاعدة عامة مفادها عدم جواز استبعاد أي مواطن من الخدمة كمحلف كبير أو صغير على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل القومي أو الوضع الاقتصادي (§1862) أما القانون البريطاني فيفصل بعض شروط التأهيل مثل أن يكون الشخص مسجلاً كناخب برلماني أو ناخب محلي وأن يكون قد بلغ ثمانية عشر عاماً، ولكن لا يزيد عمره عن ستة وسبعين عاماً، كما يشترط أن يكون مقيماً بالمملكة المتحدة ولم يتم استبعاده من الخدمة في هيئة المُحلَّفين (F11).

ويعتبر السجل الانتخابي هو الأساس في اختيار المُحلَّفين في كلا من القانونين. (المادة(1863 §) من القانون الأمريكي ، والمادة ٣ من القانون البريطاني). كما أن كلا من القانونين يعاقب من لا يمتثل لنداء الخدمة كعضو هيئة محلفين بالغرامة أو السجن (المادة . 1864 § من القانون الأمريكي والمادة ٢٠ من البريطاني).

فإذا لم يكن الشخص مواطناً أمريكياً بالغاً من العمر ثمانية عشر عاماً ومقيماً داخل الاختصاص القضائي لمدة عام واحد على الأقل فإنه يستبعد من الاختيار لهيئة المُحلَّفين، كذلك يستبعد من الاختيار إذا لم يكن ملماً بالقراءة أو الكتابة أو كان مصاباً بضعف عقلي أو متهماً بتهمة معلقة أو تمت إدانته بجريمة معاقب عليها بالسجن أكثر من عام ولم يتم استرداد حقوقه المدنية (1865 §)، أما في القانون البريطاني فلا يكون مؤهلاً للخدمة إذا كان الشخص مصاباً

باضطراب عقلي، أو كان مفرجاً عنه بكفالة في إجراءات جنائية، أو محكوماً عليه بعقوبة سالبة للحرية حتى خمس سنوات (F72SCHEDULE1). سنلاحظ أن القانون البريطاني قد تضمن العديد من الجرائم المتعلقة بممارسة المحلف لعمله كمحلف، كالمواد (F6420A، F6520B، F6620C، F6720D، 20E)، وتتمحور كل هذه الجرائم حول ضرورة عدم تحقيق المحلف عن الجريمة من مصادر خارجية أو كشف أي معلومات تستقى مما يدور في أروقة المداولات بين الحلفين. ويبدو أن القصد من ذلك هو ضمان عدم تأثر المحلف بأي ضغوطات خارجية، وضمان عدم تأثر سير العدالة بأي تصرفات غير مسؤولة من المحلف.

الفرع الثاني

السند الدستوري والتشريعي في القانون الفرنسي

بدأ تطبيق نظام المُحلَّفين في فرنسا مع الثورة الفرنسية كحماية للحرية الفردية للمواطنين مع ضمان عدالة جنائية فعالة وجدية وذلك عبر نظام المحلفين وذلك بمقتضى قانون ١٦سبتمبر ١٧٩١ والذي بدأ العمل به في ١ يناير ١٧٩٢ ولكن أخذت به فرنسا فقط في المجال الجنائي دون المدني عبر محلفي الاتهام والمحاكمة ثم عدلت عن محلفي الاتهام واكتفت بالمحاكمة . وقد تدرج المشرع الفرنسي في سبيل اعطاء المُحلَّفين حق النظر في العقوبات عدة خطوات:

ففي بادئ الأمر أعطى القانون المحلفين حق تقدير الظروف المخففة، ثم جعل المُحلَّفين في حال انتهاء مداولتهم بالإدانة يجتمعون مع المحكمة للتداول

بشأن العقوبة، وأخيراً جعل المُحلَّفين يتداولون مع القضاة في مسائل الواقع وتطبيق القانون وتقدير العقوبة [١].

وقد نظم قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي كل ما يتعلق بهيئة المُحلَّفين ابتداءً من التأكيد على أن هيئة المحكمة تتكون من القضاء وهيئة المحلفين، ثم بين كيفية اختيار المُحلَّفين والطعن فيهم ودورهم داخل المحكمة في المواد من (٢٥٤-٢٦٧) والمواد من (٢٨٨-٣٠٥) والمواد الأخرى المتنوعة كالمواد (٣١١، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩).

ويمكن إجمال خلاصة الأحكام المهمة في هذه المواد بأن هيئة المُحلَّفين يجب أن تتكون من مواطنين يتم تعيينهم إذا كانوا مؤهلين كمُحلَّفين، إذ يشترط على -سبيل المثال- أن يزيد عمر المُحلِّف عن ثلاثة وعشرين عاماً، ويمكنهم - أي المُحلَّفين- القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، ويتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية والعائلية، وليسوا في أي حالة من حالات عدم الأهلية او عدم الكفاءة كما لو كانوا قد أدينوا بجناية أو جنحة، أو كانوا متهمين صدر في حقهم أمر إحضار أو توقيف، وكذلك من تم فصلهم من وظائفهم من موظفي الخدمة المدنية والمصالح والبلديات والمسؤولين الوزاريين، أو كانوا ممن تم إعلان إفلاسهم. كما لا تتوافق واجبات هيئة المُحلَّفين مع من يكونون أعضاء في الحكومة أو البرلمان والمجلس الدستوري، والمجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) عبد الحليم، محمد أبو شادي، نظام المُحلَّفين في التشريع الجنائي المقارن، منشأة المعارف بالإسكندرية، (١٩٨٠).

كما يعفى من واجب هيئة المُحلَّفين الذين تجاوزوا السبعين من العمر أو الذين ليس لديهم محل إقامة. ولقد أوجب قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي وضع قائمة سنوية بهيئة المُحلَّفين ضمن اختصاص كل محكمة جنايات. وتتكون لجنة المُحلَّفين من ستة مُحلَّفين عندما تحكم المحكمة في الدرجة الأولى وتسعة مُحلَّفين عند الفصل في الاستئناف.

ويجوز للمتهم الطعن في عدد لا يتجاوز الأربعة من المُحلَّفين عندما تحكم محكمة الجنايات في الدرجة الأولى، ولا يجوز للمدعي العام الطعن في أكثر من ثلاثة مُحلَّفين، وأما في الاستئناف فيجوز للمتهم الطعن فيما لا يتجاوز الخمسة محلفين، وأربعة بالنسبة للمدعي العام. وإذا كان هناك عدة متهمين فيجوز لهم التشاور سوياً لممارسة اعتراضاتهم، كما يمكن ممارسة اعتراضاتهم بشكل منفصل. وفي قاعة المحكمة يجلس المُحلَّفون جنباً إلى جنب مع قضاة المحكمة، إذا كان تصميم المكان يسمح بذلك، وإلا جلسوا في مقاعد مخصصة ومنفصلة عن الجمهور والخصوم والشهود. ثم يخاطب رئيس المحكمة المحلف قائلاً: (تقسم وتتعهد بفحص التهم الموجهة ضد (x) بأكبر قدر من الدقة. وبعدم التواصل مع أي شخص إلا بعد اعلانك، وبعدم الانجراف خلف الكراهية أو الحقد أو الخوف أو المودة، وتذكر أن المتهم بريء وأن الشك يجب أن يفيده، وعليك أن تقرر وفق التهم ووسائل الدفاع بما يتماشى مع ضميرك وقناعاتك، والالتزام بالحياد والحزم الذين يليقان بالرجل الصادق والحر، والمحافظة على سرية المداولات حتى بعد انتهاء وظيفتك). ويرد المحلف برفع يده وقول: "أقسم بذلك". وأما في الاستئناف فتعدل عبارة (التهم التي ستوجه إلى (x)) بعبارة (الدليل ضد (x) الذي أدى إلى إدانته).

ويجوز للقضاة والمُحلَّفين طرح أسئلة على المتهم والشهود من خلال مطالبة الرئيس بالتحدث، ولكن يجب على المُحلَّفين عدم التعبير عن آرائهم.

بعد انتهاء قضية الاتهام والدفاع، يجلس القضاة والمحلفون في غرفة المداولة، ولا يمكنهم مغادرتها إلا بعد اتخاذ قراراتهم. ثم يتم التصويت بالاقتراع الكتابي المنفصل والمتتالي، ثم يقوم الرئيس بفرز كل ورقة اقتراع، وبعد الفرز يتم على الفور حرق الأوراق. بعدها يتم اتخاذ أي قرار غير مؤيد للمتهم بأغلبية لا تقل عن سبعة أصوات عندما تحكم محكمة الجنايات في الدرجة الأولى وبأغلبية ثمانية أصوات على الأقل عندما تفصل في الاستئناف. فإذا لم يتوفر النصاب قضي بالبراءة.

خلاصة ما سبق أن هيئة المُحلَّفين إما أن تكون هيئة محلفين كبرى أو هيئة محلفين صغرى، أما الكبرى فتعتبر (سلطة اتهام)، وأما الصغرى (فسلطة حكم)، يتم اختيار أعضائها عشوائياً من قوائم الناخبين وتكون أعمالها ومداولاتها سرية، ولكن ما مبررات كل هذا التعقيد عبر اشتراط هيئة المُحلَّفين؟

المبحث الثاني
مبررات تـــَطـلُّب هيئة المُحلَّفين

تبدو مبررات نظام المحلفين فضفاضة جداً ونحن نتأمل مؤلفات فقهـــاء القانون العام. صحيح أن هناك اتفاق على نقطة أساسية وهي أن نظام المحلفـــين هو نظام يعبر عن الديموقراطية الغربية، باعتبار أن الشعب يتم تمثيلـــه ليراقـــب عمل القضاء بل ويتدخل فيه، بما يحقق مشاركة مدنية في العمل العـــام، كمـــا أن نظام المحلفين يحمي العدالة من تغول السلطة العامة ويخفف من احتكار وهيمنة المهنيين (محامين وقضاة) على مجريات المحاكمة بدءً من توجيه الاتهام (هيئـــة المُحلَّفين الكبرى)، وانتهاءً بالحكم (هيئة المُحلَّفين الصغرى) [١].

إلا أن الفقه الحديث وخاصة في الولايات المتحـــدة والمملكـــة المتحـــدة واستراليا شنوا هجوماً على تلك التبريرات واعتبروها واهية. فنظام المحلفين لـــم يتأسس أبداً كنظام ديموقراطي، فهو كان حكراً على مـــلاك الأراضـــي والرجـــال البيض الأحرار، دون النساء والسود والفقراء [٢]، فسقطت تلك التبريرات. كما أن نظام المحلفين لا يمثل كل الشعب تماماً كما أن القضاة في الدعوى لا يمثلون كـــل القضاة [٣].

لقد اعتبر البعض أن نظام المحلفين مظهر من مظاهر الآيدولوجيا، نـــال تضخيماً إعلامياً وسياسياً بحيث أدى إلى التضليل العـــام (غيـــر المقصـــود) [٤]،

(1) (Slapper, Gar, 2001, 445-448) (Alschuler, Albert, 1994, p 868-876).

(2) (Alschuler، Albert, 1994, 878-881) Hostettler, John, 2009,p 131-133).

(3) Slapper، Gary, 2001, p446.

(4) Slapper، Gary, 2001, p446.

بالإضافة إلى هذا؛ انتقد الكثير من الفقهاء نظام المُحلَّفين لأن المحلفين لم يكتفوا فقط بتقييم الوقائع والحكم من خلال الأدلة، بل باتوا حتى يحكمون بناء على تقييمات قانونية وفي أحيان ما كانت تتم تبرأة أشخاص كان من المفترض إدانتهم قانوناً [١]، أضاف آخرون أن نظام المُحلَّفين والمعتمد على الاختيار العشوائي أدى إلى اختيار محلفين لا يفهمون الكثير من القضايا المعقدة كقضايا الاحتيال.

بالإضافة إلى ذلك فإن المُحلَّف يُجبر على مشاهدة مشاهد عنيفة كالاغتصاب والقتل وخلافه دون أن يتبع ذلك علاج نفسي بعد انتهاء دوره كمحلف[٢]، ومن المشاكل الجوهرية أن المحلفين لا يلتزمون بضوابط عدم البحث أثناء المحاكمة بل أن بعضهم كان يلعب الورق بدلاً عن المداولة، وبعضهم كان يجري حوارات عبر وسائل التواصل الاجتماعي)[٣]، وانتقدت كذلك التكاليف الباهظة وتبديد الوقت والمال عند إعادة القضية بسبب خطأ تقني من هيئة المُحلَّفين [٤].

وانتقد البعض من الفقهاء ضعف المصروفات التي تقدمها الحكومة للمُحلَّفين، وأنها لا تفي بحاجات أرباب الأسر وخاصة من أصحاب الأعمال

(1) Hostettler، John, 2009. p129.

(2) Slapper، Gary, 2001, p448.

(3) Slapper، Gary, 2001, p 447-448.

(4) Slapper، Gary, 2001, p448.

الخاصة، وطالبوا بإعادة تقييم المدفوعات للمحلفين [١]، ذات الجدل حول نظام المُحلَّفين ثار في فرنسا، بين مؤيد ومعارض، حيث ذهب الاتجاه المؤيد إلى أن نظام المُحلَّفين يعتبر حامي للحريات باعتباره درعا لحماية حقوق وامتيازات المواطنين من تغول السلطة العامة كما يفضي إلى رقابة على سلوك الموظفين العمومين، وتكمن الاهمية السياسية في أن المحاكم مؤسسة سياسية كما قال توكفيل ذلك ان نظام المُحلَّفين يجعل تسيير المجتمع في الواقع في ايدي الشعب. ومن ناحية العدالة؛ فإن المُحلَّفين أفضل من القضاة في البت في الوقائع لأنهم من كل الطبقات كما أنهم يستطيعون بحكمة ابطال القوانين التي لم تعمل بعدالة [٢].

ما سبق غيض من فيض من الإشكاليات العميقة التي تنخر في نظام هيئة المُحلَّفين مما دفع العديد من الدول لإعادة التفكير في هذا النظام إما بإلغائه أو محاولة إصلاحه [٣]، يمكننا القول بأن الميزات التي يقدمها نظام المُحلَّفين تكاد لا تذكر أمام مثالبه، ومردوده ضعيف مقابل أعبائه. قد يقال بأن نظام المُحلَّفين سيؤدي إلى توعية المواطنين بالقانون ويزيد من المشاركة العامة [٤].

---

(1)Seamone, Evan R., a refreshing jury cola: fulfilling the duty to compensate jurors adequately, legislation and public policy, Vol. 5:289, (289-384), (2002),p 296-302.

(٢) عبد الحليم، محمد أبو شادي، نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، مرجع سابق.

(3)Hans, Valerie P., jury systems around the world, annual review of law and social science, vol. 4, (2008) , p 276.

(4)Hans, Valerie, 2008, p276)

لكننا نعتقد أن هذا الادعاء يحتاج لإثبات حقيقي، علـــى الأقـــل بالنســـبة للتوعية الجماهيرية بالقانون. فالقانون علم عميق، ولكن الأهم أن نظام المُحلَّفين لا يعتمد على المعرفة القانونية ؛ لأن المُحلَّف عليه أن يحكم بناء علـــى الوقـــائع لا بناء على القانون.

المبحث الثالث

مدى أهمية تطبيق نظام المُحلَّفين في المملكة العربية السعودية

قد يقول قائل بأن نظام المُحلَّفين وهو الذي يعاني من كل تلك المشاكل، لا ضرورة لتطبيقه في المملكة العربية السعودية؛ غير أننا نرى أن تطبيق نظام المُحلَّفين لا يخلو من كل فائدة كما يتبادر للذهن. وربما لا تتعلق فوائد نظام المحلفين بالنظام الجنائي مباشرة، وإنما بتطوير المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية تعزيزاً لرؤية ٢٠٣٠ الطموحة، يقول ممدوح الشيخ في بحثه القيم والمعنون بـ (المجتمع المدني السعودي التحديات والمستقبل):

"موضوع المجتمع المدني هو اليوم من المواضيع الأكثر تداولاً في جميع المجتمعات لارتباطه من جهة بشكل الحكم الأكثر ديموقراطية ومن جهة ثانية بالعولمة في جميع مستوياتها، فالمجتمع المدني هو في ذهن النخبة بشكل خاص والنخبة العربية بشكل أخص مرادف للتحول الديموقراطي، فهو بديل عن المجتمع الذي تهيمن عليه سلطة الدولة، والبديل عن النظام القبلي والمجتمع الطائفي. وأوَّل إشكالات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة هو غياب الثقة المتبادلة، فلا هذا الأخير يثق بالأولى ولا الأولى تثق بهذا الأخير، هذا الأمر تترتب عليه أمور كثيرة مهمة تأخذ شكل قيام الدولة بتبني مجموعة من الأدوات القانونية والأمنية والسياسية والإعلامية التي تؤدي إلى إحكام السلطة عل المنظمات الأهلية والمدنية" ويستطرد موجهاً:

"وهكذا فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تحتاج إلى إعادة النظر من ناحية المرجعية والمفهوم والأدوات بحيث تصبح علاقة شراكة حقيقية تكون فيها السلطة، في إطار التشريعات والقوانين والممارسة، مشجعة للعمل الأهلي

ليأخذ هذا الأخير دوره الكامل في خدمة الناس وفي تنمية المجتمع وصولاً إلى بناء الدولة المدنية" [١].

ولا شك أن نظام المُحلَّفين سيجعل كل المواطنين أكثر فاعلية في المجتمع المدني، وتقريب العلاقة بين الدولة والشعب، بل وليس بالبعيد أن يعزز ذلك من المشاركة في حفظ أمن المجتمع من الإنحراف عندما يشعر كل مواطن شارك في هيئة المُلحفين بأنه مواطن موضوع في اعتبار الدولة كمساهم في مراقبة تطبيق وإنفاذ القانون. ويدخل هذا مباشرة في علم منع الجريمة، والأدوات الحديثة في كبح جماح الفرصة الإجرامية عبر الرقابة المجتمعية والإحساس الجماعي بالمسؤولية التشاركية في حفظ الأمن. ومن الجيد أن نقول بأن المملكة العربية السعودية لن تبدأ من الصفر بل من حيث انتهى الآخرون، وبالتالي ستتمكن تجنب أسباب قصور نظام المُحلَّفين وهي تمتلك الأدوات اللازمة لذلك. فمن حيث إختيار الناخبين، يمكن للنظام أن يستفيد من تركة نظام انتخابات المجالس البلدية الملغي[٢]، حيث كانت لجنة الانتخابات تعد قوائم الناخبين، ويمكن تحويل هذه اللجنة إلى لجنة إعداد قوائم المحلفين. حيث تتولى قيد وتحديث بيانات المحلفين بنفس شروط الناخبين السابقة، فوفقاً لهذا الدليل:

يحق لكل مواطن –ذكرًا أو أنثى–أن يقيد اسمه في جداول قيد الناخبين والانتخاب إذا اكتملت الشروط الآتية:

---

(١) الشيخ، ممدوح، المجتمع المدني السعودي، التحديات والمستقبل، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، (بدون تاريخ)، ص ٢٧.

(٢) المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، اللجنة العامة للانتخابات، انتخابات أعضاء المجالس البلدية، الدورة الثالثة، (١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ)، ٩.

١-أن يكون متماً عمره (١٨) ثماني عشرة سنة هجرية في الموعد المحدد ليوم الاقتراع.

٢-أن يكون ذا أهلية كاملة.

٣-ألا يكون عسكرياً على رأس العمل.

٤-أن يكون مقيماً في نطاق الدائرة الانتخابية التي يباشر فيها الانتخاب فإن كان له محل إقامة في نطاق أكثر من دائرة انتخابية فيجب أن يختار واحدة منها فقط [١].

هكذا نكون قد تجاوزنا أول عقبة في اختيار المُحلَّفين. مع ذلك فهناك مشكلة سوسيولوجية أخرى تتعلق باختيار المُحلَّفين، فقد رأينا في المادة الثانية من الدليل أن الناخبين يقيدون بحسب الدائرة الانتخابية (اختصاص مكاني محدد)، وبما أن المجتمع السعودي هو مجتمع قبلي في الأساس [٢] ، فإن اختيار هيئة المُحلَّفين يجب أن يتفادى تشكيل هيئة المُحلَّفين من اختصاص مكاني واحد بقدر المستطاع، وأن يمنح أطراف الدعوى مكنة طلب استبعاد بعض المحلفين المختارين، إذا كان ذلك يؤثر على حيدة ونزاهة المُحلَّفين. كذلك هناك مشكلة المقاومة؛ ونعتبرها مجموعة مشكلات ابستمولوجية وسايكولوجية وسوسيولوجية تترابط فيما بينها، لتجعل المجتمع أقل تقبلاً لكل ما هو حداثي، لقد وصف البعض المجتمع السعودي بأنه "مجتمع مقفل على نفسه بشقيه البدوي وكذلك الحضري

(١) اللجنة العامة للانتخابات، المادة ٢ من دليل قيد الناخبين، ٢٤.

(٢) صنيتان، محمد، السعودية، السياسي والقبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، (أبريل ٢٠٠٨)، ص ٤٣.

منه، وشيوع الأسر الممتدة، وغلبة الحياة البدوية على عامة السكان، وتأثير الدين على جميع مناحي الحياة" (١).

مع ذلك فإننا سنجد أن المملكة العربية السعودية استطاعت في السنوات الخمس الماضية إحداث تغييرات جذرية في السياسات الاجتماعية، بل وتلمسنا تغييرات كبيرة في مدى قبول المجتمع لكل ما هو حداثي وعصري بفضل السياسات التي انتهجها سمو الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مما يجعلنا نقلل من مخاوفنا في هذا الشأن. تطوير المدنية في المملكة يبدأ من التطوير المعرفي للمجتمع، وقد يكون تطبيق نظام المحلفين فرصة جيدة للتوعية القانونية، تفادياً لما تعانيه هيئات المُحلَّفين في الدول الغربية من ضعف ملكات المُحلَّفين، وذلك بأن يتم وضع منهج قانوني مبسط في المدارس الثانوية يتضمن: تعريف بهيئة المُحلَّفين، وأهدافها، ودورها في النظام العدلي، وأنواعها، وأساليب عملها، والإلتزامات القانونية والأخلاقية على المكلف بالخدمة كمحلف. مع ضرورة التأصيل الفقهي لنظام المُحلَّفين لينال الشرعية. سيؤدي نظام المحلفين إلى إضفاء مزيد من القوة الموثوقية للحكم القضائي، وإحساس عام لدى المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرار، وردم الهوة بين الحكومة والشعب، والتأهيل للقفزات نحو الحداثة التي طرحتها رؤية ٢٠٣٠. ونحن نأمل أن يكون مقالنا البحثي هذا تنبيهاً جيداً للسلطات لكي تضعه موضع التنفيذ على أرض الواقع.

---

(١) السدحان، عبد الله بن ناصر، مقاومة التغيير في المجتمع السعودي، افتتاح مدارس تعليم البنات أنموذجاً، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص ٦٢-٧٠.

الخاتمة

نظام المحلفين هو نظام يشارك فيه المدنيون في العمل القضائي، منذ إعداد لائحة الاتهام عبر هيئة المحلفين الكبرى، وحتى الفصل في الدعوى بقرار من قبل هيئة المُحلَّفين الصغرى. ورغم أن نظام المُحلَّفين نال تلميعاً إعلامياً كمظهر ديمقراطي لكن واقع تطبيقه في الدول الغربية لا يبدو بذات الإشراق، فهو يعاني من قصور في العديد من جوانبه، ولكنه في نفس الوقت يمكن أن يخضع لفحص وتدقيق وإصلاح وإعادة بناء Reconstruction لدولة حديثة العهد بهذا النظام كالمملكة العربية السعودية والتي تمتلك الإمكانيات اللازمة لتطبيقه، لتستفيد من هذه التجربة في دعم رؤية ٢٠٣٠، وتعزيز العلاقة بين السلطة القضائية والشعب، كما أن تطبيق نظام المحلفين سيعمل على تأهيل المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، ويدفع به إلى استشراف حضاري وحداثي يتواءم مع القفزات الاقتصادية والسياسية الراهنة والمأمولة.

توصلنا من خلال هذا المقال البحثي إلى فهم هذا النظام والتعرف إلى مكامن القصور فيه، ومن أهمها : أن الاختيار العشوائي للمُحلَّفين يفضي إلى أن المُحلَّفين لا يملكون الفهم المتخصص للمسائل الدقيقة وخاصة الجوانب القانونية، كما أن هذا النظام يكلف الدولة الكثير من المال، فضلاً عن غلبة العاطفة على العقلانية في اتخاذ القرار من قبل المُحلَّفين ، بالإضافة إلى عدم انضباط المُحلَّفين وضعف تنفيذهم للضوابط القانونية ، ولكن هناك إمكانية لتجنب القصور الذي عانى منه نظام المُحلَّفين في الدول الغربية، وذلك من خلال التوصية بالآتي:

١- يمكن تطبيق نظام المُحلَّفين في جميع الجرائم التعزيرية ما عدا الحدود والقصاص.

٢- يمكن تجاوز مشكلة الاختيار العشوائي من خلال اختيار هيئة المُحلَّفين من خلال تحويل لجنة انتخاب المجالس البلدية الملغية إلى لجنة إعداد قوائم المُحلَّفين.

٣- يمكن اختيار هيئات محلفين متخصصة، خاصة في الجرائم الاقتصادية، والجرائم البيئية والمرورية.

٤- يمكن تجنب مشكلة ضعف الإلمام بالقانون وبنظام المُحلَّفين عبر وضع مقرر مدرسي في المدارس الثانوية، كما يمكن للإعلام أن يعتمد برامج توعوية إعلامية.

٥- يمكن مواجهة المقاومة المجتمعية لتطبيق نظام المحلفين عبر تأصيله فقهياً، والتأكيد على عدم وجود موانع شرعية من تطبيقه.

٦- يمكن تطبيق نظام المحلفين على ثلاث مراحل زمنية ونوعية:

المرحلة الأولى: مرحلة معيارية: لقياس مدى إمكانية نجاح واستمرار النظام.

المرحلة الثانية: مرحلة لاستكشاف أخطاء النظام وإعادة تهيئته.

المرحلة الثالثة: مرحلة ترقية النظام وتطويره.

وكان الله من وراء القصد وإلى الله ترجع الأمور .

قائمة المراجع

- **باللغة العربية**:

١. البحري، حسن مصطفى، القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة الشام الخاصة، كلية الحقوق، ط١، (١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م).

٢. دليل قيد الناخبين، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، اللجنة العامة للانتخابات، انتخابات أعضاء المجالس البلدية، الدورة الثالثة، (١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ).

٣. السدحان، عبد الله بن ناصر، مقاومة التغيير في المجتمع السعودي، افتتاح مدارس تعليم البنات أنموذجاً، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

٤. الشيخ، ممدوح، المجتمع المدني السعودي، التحديات والمستقبل، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، (بدون تاريخ).

٥. صنيتان، محمد، السعودية، السياسي والقبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، (أبريل ٢٠٠٨).

٦. عبد الحليم، محمد أبو شادي، نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، منشأة المعارف بالإسكندرية، (١٩٨٠).

٧. الفاروقي، حارث سليمان، المعجم القانوني، مكتبة لبنان، بيروت، ط٥، (٢٠٠٩).

- **باللغة الإنجليزية**:

1. Alschuler, Albert W. and Andrew G. Deiss, a brief History of the Criminal Jury in the united States, (867 –

928), The University of Chicago Law Review, 61:867, (1994.)

2. Code de procédure pénale, Institute Français d'information Juridique, (2023).
3. Gray, Richard L., Eliminating the (Absurd) Distinction Between Malum In Se and Malum Prohibitum Crimes, Washington University law quarterly, vol. 73:1396, (1995).
4. Handbook of Federal Grand Jurors, Prepared for the use of grand jurors serving in the United States district courts under the supervision of the Judicial Conference of the United States. Published by the Administrative Office of the United States Courts، Washington، D.C. 20544.
5. Hans, Valerie P., jury systems around the world, annual review of law and social science, vol. 4, (276 – 297), (2008).
6. Hostettler, John, criminal justice in England and Wales, United Kingdom, waterside press (2009.)
7. M.A, Henry Campbell Black, a law dictionary, West-publishing Company, 2nd Edition, (1910.)

8. Seamone, Evan R., a refreshing jury cola: fulfilling the duty to compensate jurors adequately, legislation and public policy, Vol. 5:289, (289-384), (2002) .
9. Slapper, Gary and David Kelly, the English legal system, London, Sydney, Cavendish Publishing Limited, 5th Edition, (2001.)
10. Stewart, W. J., dictionary of law, perfect bound USA, UK, second Edition, and (2001.)

مواقع الكترونية:

- Types of Juries, accessed 8-6-2022.
  https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/learn-about-jury-service

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٣١٧
المبحث الأول: الأحكام العامة المتعلقة بهيئة المُحلَّفين. وفيه مطلبان :	٣٢٠
المطلب الأول: مفهوم هيئة المُحلَّفين.	٣٢٠
المطلب الثاني: السند الدستوري والتشريعي لهيئة المُحلَّفين.	٣٢٣
المبحث الثاني: مبررات تطلب هيئة المُحلَّفين. وفيه فرعان:	٣٣٠
المبحث الثالث: مدى أهمية تطبيق نظام المُحلَّفين في المملكة العربية السعودية.	٣٣٤
الخاتمة	٣٣٨
قائمة المراجع	٣٤٠
فهرس الموضوعات	٣٤٣